بيان وفد المملكة الأردنية الهاشمية

المؤتمر التاسع والعشرين للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة الكيمائية

يلقيه سعادة السفير ضيف الله علي الفايز الممثل الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

رئيس الوفد المشارك في أعمال الدورة رقم 29

لاهاي / 25 - 29 تشرين الثاني 2024

السيد الرئيس،

السيد مدير عام المنظمة،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

اسمحوا لي بداية أن أتقدم لسعادة سفير جمهورية البوسنة والهرسك، السيد ألمير شاهوفيتش، بالتهنئة على انتخابه رئيساً للدورة التاسعة والعشرون، كما أتقدم بالتهنئة لنوابه الكرام على انتخابهم، متمنياً لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم وإني على ثقة بما تتمتعون به من خبرة ومهنية ستسهم في إنجاح أعمال هذه الدورة.

كما أود أن أشكر رئيس المؤتمر في دورته السابقة، سعادة سفير جمهورية باكستان الإسلامية، السيد سلجوق مستنصر ترار، على جهوده المبذولة وإدارته

الرشيدة في هذا الشأن، ويسرني كذلك أن أجدد الشكر والتقدير لسعادة مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد فرناندو آرياس، على جهوده الدؤوبة، وكذلك لفريق عمل السكرتارية الفنية وكافة موظفي المنظمة، على جهودهم المستمرة لتعزيز دور المنظمة وتحقيق أهدافها. كما يود وفد بلادي تأكيد دعمه لما جاء في البيان الذي ادلى به وفد أوغندا نيابةً عن مجموعة دول عدم الانحياز الأعضاء في معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية والصين.

السيد الرئيس،

تُشكل المنظمة وعملها نموذجاً مثالياً للعمل الجمعي الساعي لتحقيق الامن والسلم الدوليين وتعد إحدى أهم الإنجازات في مجال نزع السلاح، إن جهود المنظمة في التخلص من المخزونات الكيميائية المُعلنة وتفتيش المنشآت ذات الصلة قد جعلت من العالم مكاناً أكثر أمناً. إلا أن التحديات لا تزال قائمة، خاصة في ظل التقارير عن استخدام أسلحة كيميائية في بعض النزاعات، ما يثبت أن العمل لم ينتهِ، وأن التزامنا لا يزال بحاجة إلى تجديد مستمر. لذلك نعيد التأكيد على أنه آن الأوان لتحقيق شرق اوسط خال من أسلحة الدمار الشامل وتكثيف الجهود لحل الازمات الاقليمية بما يحقق الأمن والسلم الدوليين. وحتى يتم ذلك فلا بد من تحقيق عالمية

المعاهدة، ولذا فإن بلادي تشدد على ضرورة مواصلة المنظمة جهودها مع الدول غير الأعضاء، لحثهم على الانضمام لها.

السيد الرئيس،

يأتي اجتماعنا اليوم في ظروف اقليمية ودولية مليئة بالتحديات والصراعات وخاصة في الشرق الأوسط في ظل ما نشهده من معاناة إنسانية غير مسبوقة من نزوح، وتهجير، ومجاعة، وتطهير عرقي، ومجازر وحشية، ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في غزة والضفة الغربية على مرأى من العالم وعلى مدى أكثر من عام، إضافة إلى الهجمات المتصاعدة على لبنان، في تحدٍ صارخ وانتهاكٍ لكافة القوانين الدولية والمواثيق وقرارات الشرعية الدولية. ونؤكد على ضرورة إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام الشامل والعادل الذي يحترم الحقوق والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير وإقامة الدولة، على أساس حل الدولتين، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وهنا نجدد التأكيد على دعم وفد بلادي للطلب الفلسطيني المقدم إلى السكرتاريا الفنية للمنظمة، ودعوتها للتحقيق في استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للفوسفور الأبيض والعناصر الكيميائية السامة في عدوانها على المدنيين الأبرياء

في قطاع غزة، وأؤكد على ضرورة قيام المنظمة بواجباتها في منع أي استخدام للأسلحة الكيميائية وحماية المدنيين من شرورها.

السيد الرئيس

إن مسؤوليتنا المشتركة لا تتوقف عند تدمير الأسلحة الكيميائية المعلنة فقط، بل تمتد إلى منع تطوير وإنتاج ونقل العناصر الكيميائية السامة التي يمكن استخدامها لصناعة الأسلحة الكيميائية ومنع انتشار التكنولوجيا المرتبطة بها. كما تشمل هذه المسؤولية توعية الشعوب والمجتمعات حول مخاطر الأسلحة الكيميائية، والعمل الدؤوب على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لضمان تطبيق الالتزامات بشكلٍ صارم وفعّال، وفقاً لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية. وهنا أوكد التزام بلادي الثابت لتعزيز التعاون الدولي لحظر جميع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها.

نحن في حاجة إلى تعزيز أدوات الرقابة والتفتيش، وتطوير إجراءات الوقاية، خاصةً في ظل التهديد المتزايد باستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل المجموعات الإرهابية. ولا بد من ان نتطرق هنا للتطورات والقفزات التكنولوجية في عالمنا هذا ومن أبرزها الذكاء الاصطناعي، وإمكانية استخدام التقنيات الحديثة لتطوير الأسلحة الكيميائية دون الحاجة للعنصر البشري، والتداخل المتزايد بين العناصر السامة الكيميائية والبيولوجية. ونثمن جهود السكرتاريا الفنية للمنظمة بشأن مواكبة

التطورات التكنولوجية، كما نرحب بعقد مؤتمر الذكاء الاصطناعي الذي عقد في الرباط وبمخرجاته الإيجابية في تشرين أول الماضي.

السيد الرئيس،

في الختام أعيد التأكيد على حرص بلادي على تنفيذ كافة التزاماته بموجب الاتفاقية، واستعداده الدائم والتام للتعاون مع المنظمة والهيئات التابعة لها على كافة الأصعدة بما في ذلك في مجالات التدريب والتطوير.

راجياً أن يتم اعتماد هذا البيان كوثيقة من وثائق هذه الدورة وأن يتم نشره على الموقع العام للمنظمة وعلى منصة كاتاليست.

ولكم جزيل الشكر السيد الرئيس.